

وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

عنوان الورقة :

تنمية الإيرادات وولاية وزارة المالية علي المال العام.

تمهيد:

المال هو عصب الحياة والدول مثل الأشخاص ،تحتاج إلي الموارد المالية لكي تستمر وتنمو وتتطور خاصة في ظل ما تشهده الدول من تعقيدات وتعاضم مضطرد لواجباتها ومهامها تجاه مواطنيها ومسؤولياتها الإقليمية والدولية ،فلم تكن الدولة بنفس تلك المهام والواجبات التي عرفناها منذ بدايات بروزها حتي نهاية القرن العشرين ،بل شهدت تطورات عديدة ومسؤوليات متشعبة تبدأ من تحقيق الرفاه والاستقرار لمجتمعاتها الي الالتزام بالمواثيق الدولية مثل حقوق الإنسان والتغيرات المناخية والأزمات الدولية... الخ، و العالم الآن في عصر العولمة والرقمنة وتحول بأكمله إلي قرية صغيرة بفضل شبكة الإنترنت وشفافية المعلومة وسرعة وسهولة الوصول اليها و الغاء الحدود حرفيا بين الدول كل ذلك أدى الي التأثير بالآخر وازدياد حدة التنافس وتغير النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي القت بظلال كثيفة امن الواجبات والمسؤوليات علي الدولة الوطنية وعلي أنظمتها وعلي مصادر إيراداتها ومواردها وأوجه إنفاقها العام ،فأصبحت هي بحاجة إلي الموارد المالية بشكل مستمر لكي تعيش وتتنافس وهي مضطرد إلي تنويع مصادر إيراداتها وابتكار طرق جديدة لتميتها وزيادتها لضمان تحقيق الرفاه لمجتمعها بتحسين ظروف حياتهم ،ولحماية نفسها من التمزق والانقسام والاضمحلال كدولة ،أو تعيش كشبه دولة في القرن الواحد والعشرين، فالازمات التي عايشها العالم خلال العقدين السابقين مثل الأزمة المالية للعام 2008م،وجائحة كورونا 2019م،والحرب الروسية الأوكرانية 2022م وما يشهده العالم من تغيرات مناخية واضطرابات كلها معضلات تؤكد مدي ارتباط العالم بعضه البعض ومدي شمول وتعاضم مسؤوليات الدولة الوطنية في هذه الحقبة من الزمان ،وفي الوقت الذي نجحت فيه الدول ذات الملاءمة المالية والقدرة الاقتصادية علي مجابهة الأزمات فشلت في ذلك بلدان الدول النامية والفقيرة مثل السودان الذي يعيش علي حافة

المجاعة والحروب ،هذه المعضلات كفيلة بأن تعلمنا كيف نحسن تدبير أمورنا وتكثيف مصادر إيراداتنا المالية وابتكار مصادر جديدة للتكيف مع كل الظروف والمستجدات و السعي لضمان أن تكون دولتنا قوية ومتطورة ومجتمعنا يعيش في حدوده الأمانة والمستقرة وضمان المستقبل لاجيالنا القادمة .

مشكلة الإيرادات في السودان :

يواجه السودان مشكلة ضعف الإيرادات وإدارتها، خاصة في السنوات العشرة الماضية حيث شهد السودان تدهورا مريعا في الخدمات العامة والبنية التحتية واختلالات في هيكل الاقتصاد مما أدى إلي ضعف الإنتاج وتوقف معظم الصناعات وقلة الناتج الإجمالي وضعف الموازنة العامة بشكل عام وذلك نتيجة لشح الإيرادات أو تناقصها بشكل مستمر مع ازدياد حجم مسؤوليات الدولة ومهامها وهي تواجه أزمات في كل الاتجاهات، من حروب إلي كوارث طبيعية الي تباطؤ في النمو الاقتصادي بنسبة (٢.٥%) و(٢،٦%) للأعوام (2020 ، 2021م)علي التوالي، بسبب عدم الاستقرار السياسي والامني وانكماش الاقتصاد وزيادة نسبة الديون الخارجية والداخلية علي الناتج الإجمالي ما بين (٤% إلى ٥%) علي التوالي في السنوات الثلاث الاخيرة ،وزيادة أعباء الديون الخارجية والعجز المستمر في الميزان التجاري بزيادة حجم الواردات علي الصادرات، والعجز في ميزان المدفوعات والتضخم المستمر بسبب تدهور قيمة العملة السودانية امام العملات الاجنبية خاصة الدولار والغلاء مع ضعف الإنتاج بسبب توقف المصانع وعدم الاستفادة من الطاقات الكامنة أدت كل هذه العوامل الي زيادة حدة الفقر وتدهور الأمن الغذائي وارتفاع نسبة البطالة الي أكثر من (٤٠%)، ومع توقف المنح والمساعدات الخارجية والقروض ومساهمات المغتربين السودانيين،بلغت الأزمة الاقتصادية في السنوات الثلاث الأخيرة أسوأ حالاتها علي الاطلاق حيث كانت هناك زيادة مطلقة في حالات الفقر والبطالة بنسب عالية يواجه أكثر من ثلث السكان حالة الجوع وذلك بحسب تقرير برنامج الأغذية العالمية ،وقد وصلت القدرة الشرائية للمواطنين إلي أدني مستوياتها وإتجهت مؤشرات معظم أسواق السلع والخدمات إلي الركود العام مع إستمرار عدم الإستقرار السياسي و عدم وجود جهاز تنفيذي وجهاز رقابي فعال لما يقارب العام واستمرار الحروب القبلية

والكوارث مثل (كوفيد 19)، والسيول والفيضانات التي شهدتها أكثر من الولايات في الأعوام الثلاث الماضية وإغلاق الطرق القومية والإعتصامات المستمرة في أكثر من ولاية خاصة الولايات ذات الأهمية الاقتصادية مثل ولاية الجزيرة و القضارف وكسلا ونهر النيل وغرب كردفان والشمالية ودارفور مما زاد الطين بله وادى إلي شلل شبه كامل في الأوضاع الاقتصادية بشكل عام وعلي وضع الإيرادات بشكل خاص ،هذا بالإضافة إلي استمرار الفساد وهدر الموارد في أجهزة الدولة وغياب الشفافية وضعف الرقابة علي المال العام وتدهور الخدمة المدنية وتعطل معظم أجهزة الدولة بشكل مستمر و البيروقراطية السالبة التي تتحكم فيها وضعف كفاءة وفاعلية الإدارة ، كل تلك أمراض تشكل تحديات أمام أي فرصة لتدبير إيرادات لتحسين أداء الدولة والإحكام علي موازنتها العامة فالمشكلة كبيرة وتحتاج إلي قدرات خارقة وغير تقليدية لإيجاد فرص جديدة وتحويل الفشل العام إلي نجاح لتحقيق دولة العدالة والرفاه الاجتماعي والتنمية المستدامة وكما جاء في المقدمة أن المال للدولة بمثابة الشحم أو الزيت الضروري لماكينه العربة كي تعمل ، وبناءً على ذلك يمكن القول بأنه :

*إذا كانت الإيرادات ضعيفة لا يمكن للحكومة أن تقوم بمهامها وواجباتها علي الوجه الأكمل.

*وإذا كانت هذه الموارد غير معروفة أو لا يمكن معرفة حجمها وحققتها ومصادرها فإنه يصعب إدارتها والتحكم فيها.

*إذا كانت ليست هناك خطة لتحديد أوجه الصرف وفقاً للأولويات فإنه لا يمكن ترشيدها وأنفاقها في أوجهها الصحيحة .

اهداف الورقة :

يمكن تحديد اهداف الورقة في النقاط التالية:

- ❖ الوصول الي احدث التعريفات للإيرادات في الدولة الوطنية الحديثة.
- ❖ تحديد أقسام ومصادر الإيرادات في الدولة السودانية بدقة .
- ❖ ابتكار طرق وبدائل لتنمية وتطوير الإيرادات في السودان .

❖ تحديد الأسباب والتحديات التي تواجه وزارة المالية للولاية علي المال العام .

محاور الورقة :

في هذه الورقة يتم تناول عدد من الموضوعات كمحاور تتمثل في :

- (1) المحور الأول : مفهوم الإيرادات في الدولة الحديثة .
- (2) المحور الثاني : أقسام الإيرادات ومصادرها وأسباب تدهورها.
- (3) المحور الثالث : مفهوم تنمية الإيرادات وتطويرها.
- (4) المحور الرابع : ولاية وزارة المالية علي المال العام .
- (5) المحور الخامس : التقديرات وأداء الإيرادات العامة لكلاً من الأعوام (2019م -2020م -2021م) .

بالإضافة الى الخاتمة والتي توضح المستخلص من الورقة العلمية المتمثل في النتائج والتوصيات .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الورقة في أنها تبين أن موضوع تنمية الإيرادات وتطويرها وهو موضوع مهم وشائك في نفس الوقت، خاصة أن السودان يمر بظروف في غاية الصعوبة والخطورة من جراء الازمات المتلاحقة في كل الأصعدة وعدم وجود حكومة بقيادة رئيس وزراء متوافق عليه لإدارة الفترة الانتقالية مما جعل الوضع الإداري والتنفيذي هشاً وغير مستقر، وذلك قد انعكس علي الأداء العام وعلي أوضاع المواطنين الاقتصادية والاجتماعية وبات يشكل هاجساً علي وجود الدولة نفسها،بالإضافة الى أنها تبين أن المطلوب هو الحلول العاجلة في المدى القصير والحلول المستدامة في المدى الطويل حتي تتوفر الإيرادات الكافية لمجابهة مشاكل الأنفاق العام بكل مستوياته وأنواعه في بلد يوشك علي الانهيار في كل شيء .

المحور الأول

(مفهوم وتعريف الإيرادات في الدولة المتدخلة والدولة الوظيفية)

في صياغ ما جاء في التمهيد أن المفهوم العام للإيرادات هو جمع أموال نقدية وغير نقدية ووضعتها في خزانة الدولة بغرض تغطية النفقات العامة لخدمة مواطنيها ، هذا هو المفهوم التقليدي للإيرادات العامة كما ذهب إليه معظم منظري المالية العامة مثل جاستون جينز الذي حدد دور الدولة في القيام بواجباتها الوظيفية في الإنفاق علي الدفاع والأمن والخدمات العامة ويجب الا تزيد الإيرادات بحيث تتجاوز النفقات العامة ويجب أن تكون الدولة محتشمة(مبدأ توازن الإيرادات والنفقات) ،ومثل ذلك ذهب دالتون ومعظم المنظرين الآخرين، ومن وجهه نظري أن هذا التعريف قد تجاوزه الزمن بحيث لا توجد دولة تفكر الآن الا في مزيد من مصادر الإيرادات لتمويل أهدافها اللامتناهية والمستجدة، ان هذه المفهوم المتواضع للإيرادات أدي إلي تراكم المشاكل الاجتماعية وزيادة المعاناه التي ظلت تعاني منها كثير من البلدان وذلك بتجفيف المصادر التقليدية للإيرادات واتساع دائرة الظلم الاجتماعي وتباطؤ فرص النمو بسبب الركود وقلّة الإنتاج لأن هذه النظرة التقليدية لم تأخذ في الاعتبار وظيفة الدولة الحديثة في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية والرفاه لمجتمعاتها (اي بمعنى أوسع أن الدولة يجب أن تتدخل بشكل أوسع لمجابهة المشاكل) ، وبالتالي اختلف دور المالية العامة من القيام بجمع الأموال لتغطية النفقات العامة إلي التدخل لتحقيق اقصي غايات الاقتصاد من العدالة الإجتماعية ومحاربة الفقر والتوازن بين الدخل والثروات وكبح التضخم وتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الرفاه العام ،هذا المفهوم الواسع للمالية العامة يتبطنه مسؤولية كبيرة للدولة تجاه مواطنيها وتعاضم دورها بمرور الايام والأحداث والمستجدات .

المالية العامة في المفهوم التقليدي:

دورها وظيفي في حدود جمع الأموال وأنفاقها علي أوجه ومرافق الدولة واحتياجاتها مثل (الدفاع والأمن والمرافق العامة والخدمات) ، وهي توازن بين الإيرادات العامة والمرافق العامة بحيث لا تتعدي حدود الموازنة وتكون محايدة في معظم الأحيان .

المالية العامة في المفهوم الحديث :

دور تدخلية غير محايد بحيث تشمل مفهوماً أوسع للمالية العامة تتمثل في (تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين معاش الناس ومجابهة الأزمات والكوارث و قضايا الحرب والسلام ومحاربة الفقر وكبح جماح التضخم وزيادة الناتج الإجمالي والعجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري وتحقيق التنمية المستدامة وتحسين الخدمات العامة) .

بناء على ماسبق يمكن القول أن (أن مفهوم المالية مفهوم شامل يغطي مفهوم النفقات العامة إلى تنسيق العلاقات وتنظيم الجهود الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية من أجل خلق بيئة محفزة للنمو المستدام وتحقيق الرفاه الاجتماعي) .

المحور الثاني:

1-اقسام الإيرادات ومصادرها .

في المحور السابق تناولنا مفهوم الإيرادات من الناحية التقليدية ومن الناحية الحديثة، في هذا المحور سنتناول أقسام الإيرادات ومصادرها ولكن قبل ذلك لابد من تحديد أهداف الإيرادات العامة، ومما سبق من التعريفات نجد أهداف الإيرادات العامة تشمل:

- 1) الانفاق علي النفقات العامة التي تتضمنها الموازنة وذلك وفقاً للقانون.
- 2) معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العام.(زيادة الانتاج، محاربة التضخم كبح جماح الأسعار معالجة تدهور العملة الوطنية...الخ)
- 3) تحسين معاش المواطنين وزيادة الدخل وتحقيق التوازن بين الدخل والثروات.
- 4) تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة .
- 5) مجابهة الكوارث والأزمات (كوفيد 19،السيول والأمطار والأزمات المالية...الخ)
- 6) تقديم خدمات عامة ذات جودة وكفاءة عالية .

وفقاً لما تقدم من اهداف نجد أن الإيرادات العامة ترتبط إرتباط وثيق بأهداف الموازنة العامة للدولة وموجهات النفقات العامة والتي تتمثل في مايلي :

أ- الانفاق الاجتماعي.

ب- الانفاق الاداري.

ج- الأنفاق الاقتصادية .

د- الانفاق في المسائل المشتركة .

وطبقاً لهذا التوجه توجد تقسيمات كثيرة منها وظيفية وإدارية واجتماعية واقتصادية واخرى مشتركة ولكننا نحاول هنا أن نحدد تقسيم الإيرادات ومصادرها بطريقة مبسطة وأكثر وضوحاً وذلك تماشياً مع الموازنة العامة التي تعمل بها الدولة ، وعلي هذا الأساس فهي تنقسم إلي :

❖ نفقات عادية .

❖ الإيرادات العادية :

هي الإيرادات التي تحصلها الحكومة بصورة مستمرة لتغطية نفقات التسيير ودفع الرواتب والصيانة والخدمات العامة والأمن والدفاع والمعيار أن هذه النفقات ثابتة ودورية ويتم تغطيتها من الإيرادات العادية للدولة و التي تتمثل في الضرائب والجمارك والرسوم الاخرى التي تفرضها الدولة.

❖ الإيرادات غير العادية :

هي نفقات غير ثابتة والتي يتم تحصيلها بصفة دورية للأنفاق علي الاستثمارات والمشروعات الاستراتيجية والبنى التحتية والحروب والسلام ومواجهة الأزمات والكوارث مثل (جائحة كوفيد 19والسيول والأمراض) ، والمعيار أن هذا الإيرادات غير ثابتة وقد تمتد لأكثر من سنة مالية وتحصل من المنح والقروض والسندات ويمكن أن تتحول إلي إيرادات عادية في حالة استمرارها لعدة سنوات خاصة أن بعض الدول اتجهت إلي إعداد موازنات مرنة مستمرة لعدد من السنوات.

هناك اتجاهات عدة لتقسيم الإيرادات العامة وذلك حسب كل دولة وحسب الهدف من الأنفاق ولكل دولة تعريف خاص بها الا أن في نهاية المطاف هناك تشابه بين معظم الدول في مصادر الإيرادات التي تحتاج اليها في تغطية نفقاتها العامة ويمكن تحديد مصادر الإيرادات علي النحو التالي :

(1) الضرائب .

(2) الجمارك .

- (3) الرسوم والعوائد والاجورالتي تفرضها الدولة مقابل الخدمات .
- (4) الغرامات الجزاءات والمبيعات .
- (5) الإيجارات وبيع أصول الدولة.
- (6) القروض والمنح .
- (7) عوائد الاستثمارات
- (8) التبرعات والهبات والتعويضات
- (9) الموارد الطبيعية
- (10) أي مصادر اخري تحدها الدولة وفقا للقانون.

تعتبر هذه هي المصادر الرئيسية للإيرادات في الدولة السودان دون تفصيل لكل نوع من أنواع الإيرادات وهي تسهم بدرجات مختلفة في الموازنة العامة للدولة وتعتبر الموارد الطبيعية من أهم مصادر الإيرادات، مثل النفط الذي كان يساهم بأكثر من (٨٠%) في الموازنة العامة للدولة قبل انفصال جنوب السودان والذي تسبب في عجز مستمر لإيرادات الدولة منذ العام (٢٠١١م) وبذلك فقد السودان مصدراً أساسياً من إيراداتها والتي انخفضت فيها مساهمة الإيرادات النفطية إلى اقل من نسبة (١٠%) في العام (2021م) وتعتبر هذه من الأخطاء الرئيسية التي ترتكبها بعض البلدان التي تعتمد علي الموارد النفطية والثروات الطبيعية الاخرى بشكل كامل في هيكله إيراداتها دون التفكير في تنمية إيراداتها من مصادر متنوعة بدلاً من الإعتماد علي المصادر المتناقصة والتي يحيط بها عدم اليقين وتتعرض لعوامل سياسية أو عوامل طبيعية مثل الاستهلاك أو انخفاض معدلات الإنتاج او اي عوامل اخري غير منظورة ، عاد السودان مرة اخري الي الاعتماد في مصادر إيراداتها الي الضرائب التي تمثل نسبة (60%) من الإيرادات الكلية أي مايعادل اقل من نسبة (6%) من الناتج الإجمالي وهو حصيلة ضعيفة مقارنة مع متوسط المعدل في الدول النامية الذي يصل في بعض البلدان ما بين (15% الى 20%) والايادات من المصادر الاخرى تساوي (40%) من الايرادات الكلية أي بنسبة اقل من (40%) من الناتج الإجمالي، مع اختفاء شبه تام للإيرادات الاخرى من الموارد الطبيعية مثل النفط والذهب والمنح والقروض وعوائد الاستثمارات ،حيث شكل فرض الضرائب عبئاً ثقيلاً علي

كاهل المواطنين وادي إلي تباطؤ النمو الاقتصادي وغياب العدالة الاجتماعية والغلاء وزيادة معدلات الفقر والبطالة وسط المواطنين التي وصلت إلي نسبة اكثر من (40%) مع تدني الخدمات العامة .

المحور الثالث: تنمية وتطوير الإيرادات

في هذا المحور يتطرق الباحث للمفهوم والتعريف المبسط لتنمية وتطوير الإيرادات، وبشكل عام تنمية الشيء يعني زيادته والإكثار منه و طالما أن الأمر يتعلق بالإيرادات فإنه يعني كيف يمكن أن نزيد من غلة الإيرادات في الدولة السودانية ، طالما وقفنا علي المشاكل التي تحول دون زيادتها ؟ ، وفي الجانب الاخر نعني بالتطوير زيادة المنافع وإضافة قيمة بتوسيع قاعدة الإيرادات وتنويع مصادرها ،وهنا يتبادر سؤال كيف يمكن زيادة غلة الإيرادات بإضافة قيمة وتوسيع قاعدتها مع تحديث آلياتها؟

ناقشنا بشكل مقتصر مشكلة اعتماد بعض البلدان الغنية على الموارد الطبيعية في إيراداتها علي تلك المصادر المستهلكة والتي سرعان ما تواجه مشكلة تدهور الإيرادات وبالتالي عجزها عن الإنفاق العام في الأوجه التي تم نكرها سواء كانت العادية أو غير العادية، وبالتالي شكل هذا هاجسا مستمرا لحكومات تلك الدول ،لذا عكفت معظم تلك البلدان علي وضع استراتيجيات بديلة لتنمية وتطوير مصادر إيراداتها مثل السعودية وقطر ودولة الإمارات ودول اخري مثل رواندا وغيرها،اذا ما من سبيل أمامنا الا تبني إستراتيجية واضحة تتعلق بمستقبل تنمية وتطوير إيراداتنا دون التخلي عن المصادر التقليدية للإيرادات ولأن الدولة ستواجه مشاكل مستمرة في كيفية الوفاء بالتزاماتها كما هو الوضع المائل الآن ،اذا ماهي الاستراتيجيات التي يمكن أن تتبناها الدولة لزيادة إيراداتها؟هناك عدة مناهج واستراتيجيات لكننا نفضل المنهج ذا الاستراتيجيات الثلاث لتنمية وتطوير الإيرادات والتي تتمثل في :

(1) استراتيجية الإصلاح الضريبي والسياسة المالية:

لزيادة الإيرادات وتطويرها ينبغي علي وزارة المالية وضع إستراتيجية الإصلاح المؤسسي والإداري للضرائب والجمارك ،تشمل القوانين واللوائح وتحديد المسؤوليات، والبنى التحتية وآليات تحصيل الإيرادات وقواعد البيانات والموارد البشرية لزيادة كفاءة وفاعلية تحصيل الإيرادات.

(2) استراتيجية الإصلاح المؤسسي والإداري :

لضمان الاستمرارية والاستدامة للإيرادات من ناحية زيادتها وتطويرها لابد من وضع إستراتيجية لتنوع مصادر الإيرادات تشمل الإيرادات من المصادر التقليدية و الإيرادات من الثروات الطبيعية مثل النفط والذهب والثروات المكتشفة الاخرى والإيرادات من المصادر الاخرى مثل السياحة والاستثمارات والتجارة واقتصاديات المعرفة .

(3) استراتيجية تنوع مصادر الإيرادات.

مما سبق يتضح جلياً انه لابد من وضع استراتيجيات واضحة لإمكانية تنمية وتطوير الإيرادات العامة في السودان ، ولكن هناك عدة تحديات تواجه وضع وتنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات تتمثل في :

- (1) رغبة المسؤولين بالدولة و المديرين بالمؤسسات الإيرادية في تبني مثل هذه الأفكار .
- (2) توفير الموارد المالية و اللوجستية لإعداد مثل هذه الاستراتيجيات .
- (3) وجود الكادر البشري المؤهل لإعداد مثل هذه الاستراتيجيات.

المحور الرابع :ولاية وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي علي المال العام

ظلت مشكلة ولاية وزارة المالية علي المال العام مستمرة لفترة طويلة ، رغم وجود قانون يلزم كل المؤسسات علي احترام هذا المبدأ، لكن ماهو السبب من عدم هذا الالتزام ؟ يرجح كثير من الخبراء الماليين هذا إلي عدة اسباب منها:

- (1) العامل السياسي وتضارب المصالح .
- (2) ضعف الفاعلية الإدارية وضعف آليات المتابعة والرقابة من قبل وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي .
- (3) غياب الشفافية والحكم الرشيد .

- (4) عدم التوازن ووضع الأولويات في الإنفاق العام .
- (5) عدم احترام القوانين واللوائح من قبل المؤسسات التي تعتمد سياسة التجنيد .
- (6) غياب المحاسبة والمساءلة .
- (7) ضعف تخصيص الموارد الكافية للوحدات الإدارية.
- (8) غياب الرؤية الشاملة في مفهوم الإنفاق العام.
- (9) توقف الانتاج والمصانع والسبب في ذلك يرجع الى الضرائب الباهضة .

هذه الأسباب تعتبر كوابح تقف أمام ولاية وزارة المالية علي المال العام فالحلول الجزئية غير ناجعة لوضع حد لهذه الممارسات الخاطئة اذ لابد من دراسة هذه الأسباب ووضع الحل المناسب لكلاً منها لتتمكن الوزارة من السيطرة علي المال العام من ناحية تحصيل الإيرادات والإنفاق العام بما يعود بالنفع العام لكامل البلاد.

ظلت وزارة المالية عبر كل الحقب تسعى لتحقيق هذا الهدف ولكنه يبدو بعيد المنال في ظل ما ذكرناه من عوامل تحول دون ذلك خاصة في هذه الفترة الانتقالية التي تشهد توترات كبيرة وعدم توافق حول الطريقة المثلى التي ينبغي أن تستمر فيها الفترة الانتقالية وهذا جعل الأمر عصياً لميلاد حكومة تكون قادرة علي شرعنة وتقنين الأوضاع المالية وبالتالي إمكانية ايلولة والية المال العام لوزارة المالية ،هذا فضلا علي وجود الحكم الفدرالي غير المؤسس علي نحو فعال ومؤسسات تابعة للدولة تتصرف كأنها دولة في جزيرة منعزلة .

المحور الخامس : التقديرات وأداء الإيرادات العامة لكلاً من الأعوام 2019م -2020م -2021م :
(أنظر الملحق تحليل الإيرادات لأغراض هذه الدراسة)

من خلال التحليل للمعلومات الواردة في جدول المقارنة بين الإيرادات التقديرية بالفعالية ومدى مساهمتها في الإيرادات العامة لدولة يمكن إستخلاص الاستنتاجات التالية :

(أ)الإيرادات الضريبية :

يلاحظ أن تقديرات الموازنة كانت أقل من الأداء الفعلي خلال العامين (2019-2020م) بما يشكل أنحراف إيجابي في التقدير حيث زادت الإيرادات الفعلية عن المخططة على

عكس العام (2021م) فقد حدث إنحراف سلبي حيث زادت القيمة لفعلية عن المخططة ومن الملاحظ أيضاً أن نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة لدولة في إنخفاض من عام 2019 حيث كانت (75.3، 60.5، 35) وهنا قد يرجح السبب الى ضعف في سياسات التحصيل و عدم إستغلال الموارد الكامنة لزيادة الوعاء الضريبي والاعتماد فقط على نمط الضرائب التقليدية بالإضافة الى عدم تطوير الأساليب المستخدمة في جباية الضرائب وربطها على المكلفين من خلال أنظمة الحاسب الآلي .

(2) الضرائب على الدخل والأرباح ومكاسب رأس المال :

من الملاحظ أنه خلال السنوات الثالث كان الأداء الفعلي يختلف عن المخطط محققاً إنحراف إيجابي ، أما بنسبة للمساهمة في الإيرادات العامة لدولة فأنها شهدت زيادة طفيفة خلال العامين (2019-2020م) في حين زادت بقيمة عالية خلال عام (2021م) ، ويرجع السبب في ضعف مساهمة هذا المكون للموازنة العامة لدولة بشكل عام الى عدم إبراز الدور الذي تلعبه الضرائب في سد المصروفات المتعلقة بالبنى التحتية في الدولة والمساهمة في تسيير العجلة الاقتصادية لدولة .

(3) الضرائب على الملكية :

من الملاحظ أن هذا المكون من الإيرادات قد شهد تأرجح بين الأداء التقديري والفعلي وتوازن أو تساوي حيث شهد العام (2019م) زيادة كبيرة في المخطط ، حيث كان المقدر (120) في حين كان الفعلي (36) في عام (2020) حدثت موازنة بين الفعلي والتقديري أما في عام (2021م) عاد التقديري لينحرف بسلب محققاً زيادة على الفعلي ، وبالرغم من زيادة هذا المكون من الضرائب إلا أن مساهمته لا تنعكس بزيادة بنفس النسبة في الإيرادات الخاصة ، حيث ثبتت لعامين فكانت (0.02) وزادت في (2021م) لتكون (23) وهذا يأتي نتيجة لعدم الشفافية والتقديرات غير الواقعية عند إعداد الموازنات مما يسبب إنحراف كبير .

(4) ضرائب على السلع والخدمات (القيمة المضافة) :

من الملاحظ الإنحراف الإيجابي خلال العام (2019م) حيث زاد الأداء الفعلي عن التقديري ، في حين أنه في عام (2021م) أنخفض الأداء الفعلي عن التقديري وكذلك الأمر في (2021م) ام نسبة المساهمة فأنها شهدت تناقصاً من خلال الأعوام الثالث على التوالي لتكون (55.41 ، 42.18 ، 24) .

5) ضرائب على التجارة والمعاملات الدولية :

من الملاحظ أن القيمة التقديرية خلال العامين (2019م) و (2020م) كان أقل من الأداء الفعلي أي أنحراف إيجابي أما خلال عام (2021م) فأن الأداء الفعلي قد أنحرف سلباً حيث كان أقل من الأداء المخطط في حين أن نسبة المساهمة قد سارت على منوال الهبوط لتزداد خلال العام (2021م) فأصبحت تمثل (23)، أن الضعف الكبير لمساهمة هذا المكون من الضرائب قد يعزى الى التهرب الضريبي من المستثمرين وأصحاب المشروعات الكبيرة والصغيرة وهو ناتج الى الجهل بأثر الضرائب على الدولة كعنصر يساهم في تطوير البنية التحتية لدولة التي يعملون بها والتي قطعاً سوف تؤثر على مشروعاتهم بسلب أو الايجابية أما خلال عام (2021) فيعزى الباحث الزيادة الى الإعتماد على هذا العنصر بشكل كبير بسبب الأزمات التي تمر بها البلاد من كوفيد (19) لمواجهة تطورات المرحلة الأمر الذي أدى الى زيادة المساهمة .

6) ضرائب أخرى :

من الملاحظ ان الأداء التقديري خلال العامين (2019 م ، 2020 م) كان نفس القيمة وقد زاد الأداء الفعلي عنها ليتحقق إنحراف موجب أما في عام (2021م) فقد تم تحديد نفس قيمة الأداء الفعلي (2019م) كقيمة مخططة إلا أن الأداء الفعلي قد تجاوزها أيضاً ، أما نسبة المساهمة فقد شهدت انخفاضاً خلال عام (2020م) عن العام (2019م) لتزيد عن العامين السابقين خلال العام (2021م .)

(ويمكن القول وبشكل عام فإن الاعتماد الى حد كبير على الإيرادات المترتبة من الضرائب بأنواعها المختلفة في إيرادات الدولة يجعل المساهمات المقدمة منه على تذبذب دائم لإرتباط الضرائب بحالة السوق الإقتصادية والجهود الفردية للفرد سواء كانوا موظفين

أو أصحاب المشاريع كبيرة أو صغيرة أو تهرب ضريبي أو تلاعب كل ذلك يؤثر على هذه الإيرادات ومساهمتها بشكل كبير ونستنتج من كل ذلك أن الكفاءة والفاعلية والإقتصادية و الأهداف الاجتماعية لم تتحقق من جراء تذبذب الإيرادات وانحرافها) .

(7) الإيرادات غير الضريبية :

شهد العام (2019م) أنخافضاً في الأداء الفعلي عن الأداء المخطط وقد سار الأمر على هذا المنوال ممثلاً انحراف سلبي في حين أن مساهمتها في الإيرادات العامة لدولة أخذه في الأزدباد .

(8) دخل الملكية :

من الملاحظ أنه خلال العام (2019م) كان الأداء الفعلي أقل من الأداء المخطط كذلك خلال العام (2020م) والعام (2021م) من نسبة المساهمة في الإيرادات العامة لدولة فأنها أزدادت خلال العامين (2020م) و(2021م) عنها في العام (2019م)

(9) الرسوم الإدارية :

يلاحظ أن الأداء الفعلي أقل من المخطط خلال العام (2019م) ممثلاً انحراف سلبي أما خلال العامين اللاحقين فقد شهد زيادة الأداء الفعلي عن المخطط ، أما عن نسبة المساهمة في إيرادات العامة لدولة فإن النسبة زادت بقيمة ضئيلة في العام (2020م) عنها في العام (2019م) لترتفع بنسبة أكبر من السابقة لها خلال العام (2021) لتمثل (102) .

(10) مبيعات عرضية للهيئات والشركات غير السوقية :

يلاحظ مما سبق أن الأداء المقدر يزيد عن الأداء الفعلي مما يمثل انحراف سلبي ، أما فيما يتعلق بالمساهمة في الإيرادات العامة لدولة فأنها ظلت ثابتة خلال العاميين (2019 ، 2020م) وازادت خلال العام (2021م) لتمثل (23) ، وهذا يعزى الى التعقيدات الكبيرة التي مر بها النقد الأجنبي من إرتفاعات كبيرة غير مسبوقه خلال الفترات السابقة وتدخل

بنك السودان بإتخاذ عدد من السياسات التي ساهمت في زيادة مساهمة هذا المكون في الإيرادات العامة للدولة .

12) الغرامات والجزاءات والمصادرات :

من الملاحظ أن الأداء الفعلي خلال العام (2019م) قد كان أعلى من الأداء التقديري أما في عام (2020م) فإن الأداء الفعلي أنخفض عن الأداء المخطط بقيمة ضئيلة على عكس السنة (2021م) الذي شهد إنحراف كبير جداً حيث زاد الأداء الفعلي عن المخطط و على الرغم من أن هذا الانحراف إيجابي ولكن وجود فارق كبير لهذه الدرجة إنما هو دلالة على وجود خطأ في التقدير الخاص بالعام والذي يختص بهذا المكون للإيرادات فقط وقد يتجاوزة الى البنود الأخرى .

13) إيرادات منظومة الصناعات الدفاعية :

من الملاحظ أنه لا يوجد تخطيط محدد ولا أداء فعلي ولا مساهمة لهذا المكون خلال العام (2019م) في حين وجود قيمة تقديرية للعام (2020م) والذي أنحرف عنه الأداء الفعلي بقيمة كبيرة حيث مثل الانحراف (106.118) وخلال هذا العام ساهمت إيرادات منظومة الصناعات الدفاعية ب (3.53) وبقيت محتفظة بهذه المساهمة للعام التالي في حين أن التقدير العام التالي والأداء الفعلي كانا (0) ، ويتبادر الى ذهن هنا عدة أسئلة ، ماسبب عدم تخطيطها خلال عام (2019م) وعدم مساهمتها خلال نفس العام وعدم إيراد الأداء الفعلي ؟ ، وما سبب تخطيطها وإيردها بأداء فعلي خلال عام (2020م) مع توضيح مساهمتها في الإيرادات العامة ؟ وما سبب الرجوع الى عدم تقديرها وإيرادها في سنة (2021) وإيراد قيمة مساهمتها مع القيم السابقة الصفرية ومن أين جاءت هذه المساهمة مع إداء فعلي صفر؟

المنح الاجنبية :

خلال العام (2019م) كانت القيمة المقدرة أعلى بقدر يقارب من الضعف وكانت المساهمة بقدر (3.01) ، أما خلال عام (2020م) وهو العام الذي وافق رفع أسم السودان من قائمة الإرهاب كانت القيمة المقدرة عالية بقدر كبير جداً في حين كان الأداء

الفعلي منخفض والفارق مثل (140.261) ومع الزيادة في الأداء الفعلي لهذا العام عن العام السابق إلا أن قيمة مساهمتها لم تزداد كثيراً حيث مثلت (5.95) أي ما يقارب على الضعف فقط ، أما في العام (2021) زادت القيمة بمقدار كبير عن القيمة المتوقعة للعام السابق لها وهو مالم يتحقق في الأداء الفعلي ونتج انحراف سلبي بقيمة كبيره لتكون (649.791) وتكون نسبة المساهمة (221) وهنا يتم ترجيح عدم إستخدام سياسة الحيطة والحذر عند وضع هذه التقديرات كسبب لهذا الاختلاف والفارق الكبير فعلى سبيل المثال لم يتم وضع جائحة كورونا في الاعتبار عند وضع التقديرات فهي قد عملت على الاضرار بالاقتصاد العالمي ككل وبتالي فأنة من الطبيعي أن تتخضع قيمة المنح لمقدمة لدولة وهذا كان من الملاحظ خلال عام (2020م) فبتالي كان من الأفضل الاستفادة من نتائج الأداء الفعلي للعام السابق عند وضع التقديرات الخاصة بعام (2021م) وهذا لم يحدث بل على العكس فأن التقديرات قد زادت بقيمة أكبر من العام السابق وبتالي فأن الفارق المترتب أكبر من العام السابق ، خلاصة هذا التحليل والاستنتاجات للإداء الفعلي خلال الثلاث سنوات التي تم إجراء المقارنة بينها يتضح أن هناك إنحراف كبير في التقدير والأداء وهذا يشير الى ضعف الكفاءة والفاعلية التي أشرنا اليها سابقاً .

الخاتمة :

أ- نتائج الدراسة :

هناك العديد من النتائج والاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة كأسباب لضعف الإيرادات في الموازنة السودانية خلال السنوات السابقة وخاصة في السنوات الثلاث الأخيرة (2019-2020-2021) ويمكن تلخيص أهمها في الآتي:

- 1) خروج أهم مصادر من مصادر إيرادات الدولة في الموازنة العامة وهو النفط بعد انفصال دولة جنوب السودان .
- 2) الاعتماد بشكل مستمر علي الإيرادات من المصادر التقليدية والثروات الطبيعية والزراعية والثروة الحيوانية.

- 3) توقف المنح والقروض والإعانات والهبات من المصادر الداخلية والخارجية.
- 4) غياب المشروع والرؤية الاستراتيجية فيما يتعلق بأهداف الانفاق لدي وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.
- 5) عدم مواكبة القوانين وضعف السياسات التي تتعلق بالإيرادات وأهداف الأنفاق العام .
- 6) قصور الرؤية في تنوع مصادر الإيرادات وتنميتها وتطويرها .
- 7) الإعتماد علي الوسائل التقليدية والآليات غير المناسبة في تحصيل الإيرادات.
- 8) غياب عناصر الشفافية في إعداد الموازنة العامة للدولة التي تتمثل في(الإعلان عن المعلومات والمشاركة والموضوعية ووضوح الآليات وتحديد المسؤوليات) .
- 9) ضعف كفاءة الإدارة والموظفين وقلة الخبرة والتدريب المستمر ادي الي تدهور مستمر في غلة الإيرادات القومية .
- 10) تضارب المصالح وغياب الحكم الرشيد ادي الي تدهور الإيرادات.
- 11) فرض الرسوم والجبايات غير المقننة وتعدد الجهات بين المركز والولايات ادي الي الفساد وانخفاض في حجم الإيرادات .
- 12) اتجاه كثير من المؤسسات في المركز والولايات إلي التجنيب؟؟؟واعتباره حق دون مراعاة المنفعة العامة ساهم مساهمة كبيرة في تدني مردود الإيرادات القومية وإهدار الأموال العامة في مشروعات غير مدروسة وفاعلة.
- 13) ضعف التحفيز والتشجيع للعاملين بالإيرادات ادي التسبب وعدم الاهتمام والفساد .
- 14) الرفع المفاجئ وغير المدروس للدعم وخاصة المحروقات ادي الي زيادة تكاليف الإنتاج مما أدي إلي توقف كثير من المشروعات خاصة للأفراد وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال ساهم بشكل كبير في تدني الإيرادات العامة.
- 15) تدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل عام وإنخفاض قيمة العملة السودانية أمام العملات الأجنبية خاصة الدولار والغلاء والتضخم المستمر مع ضعف الإنتاج وإزدياد حدة الفقر والبطالة وتوقف المنح والقروض الخارجية وقلة مساهمة المغتربين ساهم بشكل مباشر في ضعف الإيرادات.
- 16) الإضطرابات السياسية والحروب القبلية والسيولة الأمنية وقفل الطرق القومية والاعتصامات المستمرة والمظاهرات شبه اليومية ادي الي توقف الإنتاج وتضرر

الأعمال وانخفاض حجم الصادرات والواردات شكل عقبة مستمرة في تنفيذ خطة الموازنة العامة بزيادة الإيرادات.

17) ضعف الدافع الوطني والتساهل في تطبيق القوانين قد اديا الي مزيد من التهرب الضريبي وإهدار الموارد العامة .

18) القرارات غير المدروسة من قبل وزارة المالية فيما يتعلق بالسياسات المالية وسياسة تحصيل الإيرادات أدت إلي تدهور العلاقة بين العميل ودافع الضرائب مما ساهم بشكل مباشر في تدني الإيرادات العامة .

19) ضعف الرقابة والمساءلة في التصرف في المال العام شجعا علي عزف المواطنين عن دفع الضرائب والتهرب منها بكل الطرق والامتناع عن دفع الرسوم في سبيل الحصول علي الخدمات العامة .

20) ضعف التنسيق بين الوزارات والمؤسسات الإيرادية وبين المركز والولايات ساهم بشكل مباشر في إنخفاض الإيرادات.

21) ضعف البنية التحتية في المرافق الإيرادية والاستثمارية المملوكة للدولة مثل الموانئ والمحاجر والمطارات وشركات الخدمات العامة مثل (النقل النهري والمواصلات والقطارات والمناطق السياحية والشواطئ كلها تسببت في هدر الموارد وانخفاض حجم الإيرادات) .

22) غياب الرؤية الاستراتيجية في الاستفادة من الإيرادات من التعليم العالي والعام واقتصاديات المعرفة بشكل عام ادي الي تضائل حجم الإيرادات.

23) الجمع بين مهمتين في وزارة المالية(مهمة المالية والتخطيط) فالإدارة المالية تقوم علي وظيفة جمع المال العام وإدارته وتنميته ووضع التشريعات والقوانين والسياسات المالية التي تتعلق بالإيرادات العامة والإنفاق العام في حين أن وظيفة التخطيط الاقتصادي هي التخطيط للموارد القومية وإدارتها وتنميتها وتطويرها هذه الازدواجية أدت إلي ضعف الفاعلية في الأداء العام في مستوى الإقتصاد القومي وهذا الأمر مستمر لسنوات عديدة .

24) ضعف ولاية وزارة المالية علي الأموال العامة للدولة من ناحية تحصيل الإيرادات ومن ناحية الانفاق العام ادي الي تدهور وإهدار الموارد بشكل عام.

بالإضافة الى ماسبق من الأسباب التي أدت إلي تدهور الإيرادات في السودان هناك أسباب اخري وتفاصيل يمكن ان تعتبر أي واحدة منها كافية لتسبب مشكلة في طريق تنمية وتطوير إيرادات الدولة العامة وعلي الباحثين أن يبحثوا عنها لمزيد من التحقق والفائدة .

ب- التوصيات :

مما سبق يمكن صياغة بعض التوصيات والتي أهمها إمكانية تنمية الإيرادات وتطويرها علي النحو الاتي:

- (1) تفعيل آليات الحكم الرشيد بشكل فوري لمعالجة الخلل في المدي القصير وذلك من خلال معالجة ما ذكر من اسباب سابقاً أدت إلي تدني الإيرادات.
- (2) وضع إستراتيجية قومية لتنمية وتطوير الإيرادات حسب ما جاء في مرتكزات هذه الورقة أو أي اوراق اخرى قدمت أفكار في إطار تنمية الإيرادات وتطويرها .
- (3) التفكير الجدي في فصل الوظيفة المالية لوزارة المالية من الوظيفة التخطيطية.
- (4) إستخدام المنهج العلمي لدراسة اسباب عدم تمكن وزارة المالية من الولاية علي المال العام من خلال النقاط التي طرحت في هذه الورقة أو أي آراء اخري يراها الخبراء والمختصين .
- (5) اقامة ورش منفصلة لكل واحدة من هذه التوصيات بحضور المختصين والمعنيين من منسوبي وزارة المالية والخبراء والأكاديميين.

والله الموفق

